الأمم المتحدة

ECA/RFSD/2024/L.1

Distr.: Limited
25 April 2024

Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة
الدورة العاشرة
أديس أبابا (حضوريا وعبر الإنترنت)، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤

البند ١١ من جدول الأعمال*
النظر في الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة واعتمادهما لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة

الدورة العاشرة لمنتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة: الموجز والرسائل الرئيسية

أولا- مقدمة

١- عقدت اللجنةُ الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكيانات من منظومة الأمم المتحدة،[(١)] الدورةَ العاشرةَ في مركز الأمم المتحدة في أديس أبابا، بصيغة مختلطة تجمع بين الحضور الفعلي والمشاركة عبر الإنترنت، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٤.

٢- وحضر المنتدى أكثر من XXX مشاركا، منهم وزراء وممثلون رفيعو المستوى عن حكومات XX دولةً عضوا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعن هيئات حكومية دولية، وهيئات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية والجهات ذات المصلحة.

* ECA/RFSD/2024/1/Rev.3.

(١) شاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة التالية في هذه العملية، بصفتها كيانات شريكة: مكتب تنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مجموعة الأمم المتحدة الإقليمية للتنمية المستدامة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية [تُعدَّل القائمة حسب الاقتضاء].

٣- وتناولت الدورة العاشرة للمنتدى موضوع ''تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية''، الذي يتسق تماما مع موضوع اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٤، وهو: ''تعزيز خطة عام ٢٠٣٠ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة: التنفيذ الفعال لحلولٍ مستدامة ومرنة وابتكارية.''

ثانيا- افتتاح الدورة [البند ١ من جدول الأعمال]

٤- أدارت الجزء الافتتاحي الصحفية حنان فرجاني. وتولت وزيرة التخطيط والتنمية في إثيوبيا، السيدة فيتسوم أسيفا، افتتاحه رسميا. وأدلى ببيانات افتتاحية كل من وزير الموارد المائية والصرف الصحي والبيئة في النيجر، رئيس المكتب المنتهية ولايته، السيد ميزاما عبدولاي؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيد كلافير غاتيتي؛ ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة مونيك نسانزاباغانوا؛ ورئيسة وزراء أوغندا، السيدة روبيناه نابّابجا؛ ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، السيدة أمينة محمد.

٥- وأشار السيد عبدولاي إلى أن المنتدى يشكّل فرصة لأفريقيا حتى تُعيد تأكيد التزاماتها الجماعية، بما في ذلك التزاماتها تجاه الأجيال المقبلة. وشدد على التحديات العديدة التي تعوق تحقيق القارة الأهداف الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ودعا إلى إيجاد حلول ابتكارية لسد الفجوة التمويلية، وجعل الديون أكثر قابلية للتحمّل، ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي.

٦- أما الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا فقد سلَّط الضوء على ضرورة التصدي للتحديات المالية الملحة التي تواجهها أفريقيا، والتي تعوق الجهود الرامية إلى رفع مستوى تمويل المناخ وإصلاح الهيكل المالي العالمي. وأشار إلى الحاجة إلى تركيز استراتيجي على المجالات التي قد يكون للعمل فيها أكبر أثر ممكن، وهي مجالات التحوّل الستة: النظم الغذائية؛ والحصول على الطاقة والقدرة على تحمّل تكاليفها؛ والربط الرقمي؛ والتعليم؛ والوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغيّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث. وأضاف أنه من الأهمية بمكان الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لاستحداث سلاسل قيمة إقليمية في مجال المعادن الحرجة الأفريقية، من أجل تسخير التوجه العالمي لبلوغ مستويات استهلاك الطاقة شبه المنعدمة بغية توليد الثروة للقارة. وشدد أيضا على أهمية التعاون والشراكات بين جميع الجهات ذات المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص.

٧- ونوّهت السيدة نسانزاباغانوا باعتماد خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والحاجة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا على صعيد التنمية.

وشددت على أهمية تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وضرورة التخلص من المخاطر في مجالي التمويل وتعبئة الموارد المحلية.

٨- وسلطت السيدة نابّانجا الضوء على مسألة القدرة على تحمل الديون باعتبارها تحديا حاسما للعديد من الدول الأفريقية، ودعت إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي العالمي. وشددت على ما للقارة من إمكانات بوصفها مصدرا للابتكار والحلول التي يمكن الأخذ بها في أماكن أخرى من العالم، وذكّرت عددا من المبادرات الرامية إلى الحد من الفقر وتمكين الشباب والنساء، وأشارت إلى أن الزراعة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار المتكيّفة مع التغيرات المناخية يمكن أن تشكل دافعا للتنمية المستدامة.

٩- وشددت نائبة الأمين العام للأمم المتحدة على الآثار السلبية للأزمات والصدمات العالمية على أفريقيا، لا سيما ما نجم عنها من تقلص هامش المناورة على الصعيد المالي بالنسبة لقطاعات حيوية مثل التعليم والرعاية الصحية. وعليه، ينبغي أن يكون لأفريقيا صوت جماعي أقوى في الدعوة إلى الخطة المقترحة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بمبلغ ٥٠٠ مليار دولار سنويا. وشددت في الأخير على الحاجة إلى توسيع نطاق التدابير التي تسهم في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٠- وأشارت السيدة أسيفا إلى أن أفريقيا تواجه تحديات مثل الصدمات المناخية والتوترات الجيوسياسية والفقر المدقع، وسلطت الضوء على أهمية التركيز على أولويات التنمية، بما في ذلك الحد من الفقر وبناء السلام وتمكين النساء والشباب. وفي هذا السياق، استرعت الانتباه إلى التقدم الذي أحرزته إثيوبيا في تعبئة الموارد المحلية لتوجيهها إلى احتياجاتها الإنمائية.

ثالثا: الموجز والرسائل الرئيسية

١١- تتضمن الفروع التالية موجزا للقضايا والاتجاهات والرسائل الرئيسية، بما في ذلك توصيات السياسة العامة المنبثقة عن العروض والمداولات التي جرت خلال الدورة العاشرة للمنتدى. وتشمل الرسائل الرئيسية الأولويات وخيارات السياسات والتوصيات لأفريقيا، لتسريع التنفيذ على مستويات متعددة، والمدخلات الجماعية للمنطقة في اجتماع عام ٢٠٢٤ للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ألف- حلقة النقاش الرفيعة المستوى الأولى: تعزيز الطموح والحلول الابتكارية للقضاء على الفقر وتعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها" (البند ٢ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

١٢- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية لحلقة

النقاش الرفيعة المستوى (ECA/RFSD/2024/INF/4/Rev.1)

١٣- وألقت نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة مونيك نسانزاباغانوا ، كلمة رئيسيةً عن خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: 'أفريقيا التي نصبو إليها'، حيث أكدت على دور خطة عام ٢٠٦٣ ورؤيتها لأفريقيا متكاملةٍ ومزدهرةٍ وتنعم بالسلام. وناقشت المتدخلة الأسس السبعة التي تركّز عليها الخطة، ألا وهي: الرخاء؛ والتكامل الإقليمي؛ والحوكمة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة؛ والسلام والأمن؛ وتعزيز ثقافة التفرد والتنوع؛ والاستثمار في رأس المال البشري، مع التركيز على النساء والشباب؛ وأفريقيا بوصفها فاعلا قويا ومؤثرا في الساحة العالمية.

١٤- وعرضت نائبة الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، السيدة حنان مرسي، التقرير المتعلق بما أحرزته أفريقيا من تقدم نحو تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (ECA/RFSD/2024/10/Rev.1). وأبرزت السيدة مرسي إمكانية الاستفادة من مبادرات التكامل الإقليمي، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتطوير أسواق ائتمانات الكربون والتنوع البيولوجي، وذلك لحشد التمويل للتنمية المستدامة. وأشارت إلى أنه يجب على أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز الشراكات في سبيل تعبئة ٢,٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ لتنفيذ مساهماتهم المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس. ودعت إلى تطوير المؤسسات التي تعزز الشفافية والمساءلة وتشجع على المشاركة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٢- المناقشة والتوجهات

١٥- أشار المشاركون إلى أن التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الغايات على المستوى الوطني، يقبع في الوراء، وبالتالي يجب التعجيل به. وأكدوا أنه يجب أن تكون خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ كلتاهما على صلة بشعوب أفريقيا وتحققان فوائد ملموسة للفئات السكانية الأكثر ضعفا، بمن فيهم أولئك الذين يفتقرون إلى الكهرباء والصرف الصحي، ويعانون من العنف وانعدام الأمن ويصادفون فرص عمل محدودة. وقالوا إن مواءمة الخطتين مع خططٍ قابلة للتنفيذ على الصعيدين الوطني ودون الوطني وجعلهما على صلة بالسياقات المحلية أمرٌ حاسم لتعظيم الأثر وضمان تحقيق نتائج طويلة الأمد للقارة.

٣- الرسائل الرئيسية

١٦- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' الانخراط بشكل فعال مع المجتمع المدني وأن يبينوا بوضوح أن خطة عام ٢٠٦٣ خطة جماعية وليست حكومية؛

'٢' الحرص على أن تكون خططهم المالية محددة ذاتيا وتسد فجوة التمويل، بما في ذلك عن طريق جمع تمويل أكثر ابتكارا ويتكون من مزيج أكبر من القطاع الخاص ومن الضرائب وبمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛

'٣' منح الأولوية للمحافظة على النظم الغذائية في أفريقيا، بما أنها أساسيةٌ للاقتصادات الأفريقية وأن الزراعة الأفريقية، التي تعتمد إلى حد كبير على الأمطار، تتأثر سلبا بتغير المناخ وحالات الجفاف والفيضانات الأكثر حدة؛

'٤' إدارة الموارد الطبيعية بمسؤولية والحرص على إضافة المزيد من القيمة إلى المعادن التي تعتبر حاسمة للانتقال الطاقوي العالمي؛

'٥' تحديد أولويات الإجراءات الرامية إلى إنهاء النزاعات وعدم الاستقرار والتركيز على منع نشوب النزاعات؛

'٦' الاستثمار في رأس المال البشري وتنمية الفئات الضعيفة والشباب في أفريقيا، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، باعتبارهما عنصرين حاسمين للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

'٧' اعتماد سياسات كفيلة ببناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية وتُرَكِّز على تنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠.

(ب) ينبغي للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' الاستمرار في استخدام قدرتهم التنظيمية على الحشد وتخصيص الموارد لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإنجاز خطة السنوات العشر الثانية لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' الدعوة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، مثل زيادة التمويل بشروط ميسّرة، بما في ذلك للبلدان ذات الدخل المتوسط، وإجراء تقييمات صحيحة للمديونية الحرجة، والاعتراف المنصف بالأصول والتوجهات المالية الأفريقية، بغية تحقيق تقديرات ائتمانية أكثر دقة؛

'٣' دعم عملية التعلم من البلدان التي نجحت في مواجهة التحديات، وذلك بتسليط الضوء على أفضل الممارسات التي يمكن للبلدان الأخرى تطبيقها؛

'٤' الاعتراف بضرورة مراعاة السياقات والخصوصيات الوطنية ودعمها في سبيل تحقيق خطة التنمية المستدامة.

باء- حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثانية: السباق إلى عام ٢٠٣٠ وما بعده: الاستفادة من مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للعودة إلى المسار الصحيح المؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (البند ٤ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

١٧- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية لحلقة النقاش الرفيعة المستوى (ECA/RFSD/2024/INF/6/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

١٨- شدد المشاركون على أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ينبغي أن يركز على حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، بما في ذلك اقتصاد حقوق الإنسان والسلم والأمن والحوكمة. وسلطوا الضوء على الحاجة إلى إشراك الشباب مشاركة ملموسة في مؤتمر القمة وضرورة أن تعيد أفريقيا التفكير في نهجها المتبع في عرض وجهات نظرها في المفاوضات على المنابر المتعددة الأطراف، بما في ذلك مؤتمر القمة. وأكدوا على أن المشاركين في مؤتمر القمة يحتاجون إلى مهارات معززة للمساهمة بفعالية أكثر في الحوارات، وأن أفريقيا تحتاج إلى أن تكون أكثر حرية في اختياراتها وأن تعبِّر بوضوح عن أصولها ومساهماتها عند العمل مع الشركاء وفي المفاوضات.

٣- الرسائل الرئيسية

١٩- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' الحرص على أن تكون الفترة المؤدية إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل شاملة للجميع وتتضمن آراء النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتطلعاتهم؛

'٢' العمل على تعزيز شراكة جديدة تمنح أفريقيا مكانة بارزة في الميثاق المزمع اعتماده مستقبلا في مؤتمر القمة؛

'٣' تعزيز التعاون في القارة، بما في ذلك في مجالات العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالي والتدريب، في سبيل دعم التنمية والتكامل الإقليمي؛

'٤' الاستثمار في تدريب الشباب على المهارات لتحسين فرص توظيفهم ومعالجة ارتفاع مستويات البطالة؛

'٥' الحرص على أن تولِّد التنمية فرصَ عمل مستدامة للشباب، بهدف

إطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة.

(ب) ينبغي للكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز نظم بياناتهم من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة، بما في ذلك عن طريق المساعدة في بناء مهاراتهم ومواردهم المتصلة بالبيانات.

جيم – حلقة النقاش الرفيعة المستوى الثالثة: أولويات الشباب فيما يتعلق بمؤتمر القمة المعني بالمستقبل وتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (البند ٥ من جدول الأعمال)

١ – المناقشة والتوجهات

٢٠- رحب المشاركون بتعيين أمين عام مساعد لشؤون الشباب ، وهو أول منصب من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ويرمز إلى أهمية قضايا الشباب في الهيكل المؤسسي لمنظومة الأمم المتحدة.

٢١- وأشار المشاركون إلى أن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة قد خرج كثيرا عن المسار الصحيح وأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل يتيح فرصة للشباب ليصبحوا محركين للتنمية. واستعدادا لمؤتمر القمة، سيعقد اتحاد الشباب الأفريقي مشاورة إقليمية في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ مع مجالس الشباب في جميع أنحاء أفريقيا لوضع الصيغة النهائية للموقف الأفريقي الموحد بشأن الشباب.

٢ – الرسائل الرئيسية

٢٢- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

(أ) إشراك الشباب في كافة عمليات اتخاذ القرار، وبالتالي إيجاد الفرص التي تحوِّل نتائج التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى مجتمعات أقوى وأكثر شمولا؛

(ب) الالتزام بسد الفجوة الرقمية من خلال معالجة فجوة المهارات وعدم تطابق المهارات لإعداد الشباب لمستقبل أفضل؛

(ج) إقامة آليات تمويل للشركات الناشئة، بهدف دعم الابتكار بين الشباب؛

(د) الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء أنظمة تُدعم تدريس العلوم والتكنولوجيا والابتكار للشباب لتمكينهم من تصور أفكار جديدة واختبارها وتطويرها؛

(هـ) توسيع نطاق الاستفادة من جهود التثقيف والتوعية الشاملة في مجال الصحة الجنسية، بهدف إنهاء الأبوة والأمومة بين المراهقين، وكسر حلقة الفقر، وتمكين الشباب وإيجاد فرص مُنتجة لهم، ما يؤدي إلى تحسين دعم الصحة العقلية وتقليص فرص

تطرفهم؛

(و) تعزيز الهياكل القائمة التي تشرك الشباب من خلال ضمان تمويلها بشكل مستدام، لتمكين الشباب من الانخراط بشكل ملموس في عمليات التنمية.

دال- حلقة نقاش عامة عن الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية والإجراءات المتخذة لتعزيز المؤسسات والسياسات والخطط والميزانيات في سبيل تسريع التنفيذ المتكامل لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتوسيع نطاقه [البند ٦ من جدول الأعمال]

١- مقدمة

٢٣- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية لحلقة النقاش العامة (ECA/RFSD/2024/INF/1/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

٢٤- أشار مدير الجلسة مع التقدير إلى احتمال أن تكون جميع الدول الأفريقية، بحلول موعد اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠٢٤، قد أكملت استعراضا طوعيا وطنيا واحدا على الأقل للتقدم الذي أحرزته في مجال التنمية المستدامة، وفي ذلك إنجاز كبير. وهذه الاستعراضات، التي تعد بمثابة أداة للدول لاستخلاص الدروس من أقرانها وتحسين تنفيذها لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، استُكملت على مستوى القواعد الشعبية باستعراضات طوعية محلية. وناقش المشاركون التدابير اللازمة لتسريع الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية ولزيادة أثرها.

٣- الرسائل الرئيسية

٢٥- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' وضع الشباب بطريقة مجدية في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بتشجيع ريادة الأعمال، وإيجاد فرص العمل، وبناء المؤسسات، والتكنولوجيا وغيرها من المبادرات، وجميعها بقيادة الشباب، وبتمكينهم من العمل كحلقة وصل بين مجتمعاتهم والأهداف المراد تحقيقها؛

'٢' التركيز على تنفيذ ومتابعة السياسات المتعلقة بالالتزامات التي قطعوها، على أن تمثل النساء العوامل الرئيسي لصياغة السياسات، وتحديد أولويات التمويل للمجالات المحددة في الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛

'٣' تسخير الاستعراضات الطوعية المحلية للمشاركة بشفافية مع الجهات

المعنية وضمان إدراج الأولويات والنجاحات والرؤى المحلية في هذه الاستعراضات، مع الاحتفاظ بأصالتها وروابطها المحلية؛

'٤' تعزيز آليات التمويل المتكاملة لتعبئة التمويل المستهدف ومواءمة الميزانيات مع الأهداف، والحرص على أن يكون التمويل مستداما، بدلا من كونه مخصصا لمشاريع بعينها فحسب؛

'٥' تحسين نُظُم جمع البيانات وتوطيدها وتحليلها، في سبيل ضمان استناد الاستعراضات إلى الحقائق على أرض الواقع وأن تكون السياسات موجهة وقائمة على الأدلة؛

'٦' وضع برامج ابتكارية لنشر نتائج الاستعراضات الطوعية الوطنية والمحلية؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة القيام بما يلي:

'١' المساعدة في بناء قدرات جهات الاتصال الحكومية في مسائل الاستعراضات الطوعية الوطنية لتحسين رصد وتقييم الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وتعزيز المواءمة بين الخطتين، بالتنسيق مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

'٢' استخدام أدوات مثل المبادئ التوجيهية للاستعراضات الطوعية المحلية في أفريقيا، وتدريب المدربين وغيرها من العمليات لتوسيع نطاق التوعية بحيث تشمل مدخلات المزيد من المجتمعات والمناطق المحلية في الاستعراضات الطوعية المحلية.

هاء- حلقة نقاش عامة بشأن إحداث تحول في النظم الإحصائية وتحديثها في سبيل إنتاج بيانات وإحصاءات عالية الجودة يمكن استخدامها لتتبع التقدم المحرز وتعزيز السياسات والخطط الوطنية الرامية إلى تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ (البند ٧ من جدول الأعمال)

١- مقدمة

٢٦- عرض ممثل عن الأمانة الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية لحلقة النقاش العامة (ECA/RFSD/2024/INF/2/Rev.2).

٢- المناقشة والتوجهات

٢٧- تناول المشاركون ما ينطوي عليه إنتاج بيانات وإحصاءات عالية الجودة في أفريقيا من

تحديات، بما في ذلك الافتقار إلى الأطر القانونية والمؤسسية، ومحدودية القدرات والهياكل الأساسية التقنية، وعدم كفاية التنسيق فيما بين النظم الإحصائية الوطنية، ونظم البيانات المجزأة، وعدم كفاية التمويل والاستثمار، وعدم اتساق عرض البيانات. وجرى حثُّ البلدان على إحداث تحول في نظمها الإحصائية الوطنية وتحديثها، وذلك باتباع خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإحداث تحوّل في الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها، ٢٠٢٣-٢٠٣٠، وبدعم من الشركاء.

٣- الرسائل الرئيسية

٢٨- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) الحرص على أن تكون البيانات والإحصاءات التي ينتجها موظفو النظم الإحصائية الوطنية ذات صلة بصنع القرار؛

(ب) وضع أطر قانونية ومؤسسية سليمة تتماشى مع الاحتياجات المعاصرة والمعايير الدولية للنظم الإحصائية الوطنية المرنة؛

(ج) عقدُ شراكات وتعزيزها مع مختلف الكيانات وأصحاب المصلحة، مثل تلك التي يتم الترويج لها في إطار مبادرة التأثير الكبير المتعلقة بقوة البيانات، التي أُطلقت في قمة أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٣، والتشجيعُ على المشاركة في عمليات تحديث النظم الإحصائية من خلال تمكين شرائح مختلفة من المجتمع، مثل القطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي، المجتمع المدني والشباب، للمساهمة في الإصلاحات؛

(د) دعم إحداث تحول في النظم الإحصائية الوطنية وتحديثها، ومعالجة قيود التمويل، وبناء القدرات وتبادل التكنولوجيا والابتكارات؛

(هـ) تعزيز التنسيق بين النظم الإحصائية الوطنية وتسخير مصادر البيانات غير التقليدية من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن إدماجها في الإحصاءات الرسمية؛

(و) تحسين البنية التحتية الإحصائية من خلال إنشاء مراكز بيانات رقمية أكثر ابتكارا وحواسيب عملاقة في أفريقيا، والاستثمار في الرقمنة وتسخير قدرات الشباب وإبداعهم ومواهبهم الابتكارية.

واو- اجتماعات موازية لإجراء استعراض معمق للتقدم المحرز والتعلم من الأقران وإجراءات التسريع فيما يتعلق بالمواضيع الفرعية للمنتدى الإقليمي [البند ٨ من جدول الأعمال]

١- القضاء على الفقر [البند ٨ (أ) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٢٩- عرض ممثل عن الأمانة تقريرا مرجعيا عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/5/Rev.1)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية عن الاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب)المناقشة والتوجهات

٣٠- أشار المشاركون إلى أن آثار تغير المناخ والإرهاب والصراعات الداخلية، والأزمات الصحية مثل تلك الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وفيروس إيبولا، وتدفق اللاجئين الفارين من انعدام الأمن والتضخم، قد أعاقت جهود البلدان الرامية إلى الحد من الفقر. ولاحظوا أن زيادة الاستثمار في الزراعة وزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية العالية الجودة، وضمان الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، هي أمور حاسمة لمكافحة الفقر.

(ج) الرسائل الرئيسية

٣١- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بإصلاح الهيكل المالي الدولي لتعبئة الموارد اللازمة للتصدي للفقر؛

(ب) دعم البلدان الأفريقية في تخفيف عبء الديون لتوسيع هامش المناورة المالي الذي تحتاجه الحكومات لدعم البرامج الاجتماعية؛

(ج) تحديد الأولويات وضمان تخصيص المزيد من موارد الميزانية للجهود الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة التضخم؛

(د) معالجة عدم المساواة بين الجنسين، وإيجاد فرص العمل، ومساعدة الشباب في الحصول على الموارد الاقتصادية، والحصول على الأراضي بوجه خاص، من أجل الحد من الفقر؛

(هـ) منح الأولوية للصلة بين انتشار الفقر وتغير المناخ وضمان جعل الحلول موجهة للنساء والشباب؛

(و) إدماج أطر الرصد والتقييم في استراتيجيات الحد من الفقر التي تسترشد بالبيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر ووضع حلول محلية للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية؛

(ز) إشراك أصحاب المصلحة في السعي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، وهو أمر بالغ الأهمية حتى تكون العمليات أكثر شمولا وقادرة على الإسهام في تحقيق نتائج فعالة.

١- القضاء التام على الجوع [البند ٨(ب) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٢- عرض ممثل للأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/6/Rev.2)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية للاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣٣- أشار المشاركون إلى أن القارة متأخرة في تحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، مشددين على أهمية تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي باستخدام الموارد المتاحة بكفاءة وضمان حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على المدخلات الأساسية والتكنولوجيا والمساعدة التقنية. ويعد التسويق الفعال للمنتجات أمراً حيوياً، كما أن حوافز السياسة العامة، مثل الإعفاء الضريبي للميكنة الزراعية، حاسمة أيضا.

(ج) الرسائل الرئيسية

٣٤- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

(أ) وضع سياسات ومؤسسات وتحسينها باستمرار لتهيئة بيئة تدعم الأعمال التجارية وتفضي إلى ممارسة الحق في الغذاء للجميع؛

(ب) بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات، بما في ذلك الآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، واعتماد ممارسات زراعية مستدامة؛

(ج) اغتنام الفرص التي يتيحها التقدم التكنولوجي والحلول والشراكات الابتكارية؛

(د) اعتماد نَهج قائم على الحقوق ومتعدد القطاعات للنهوض بالتحولات الستة المطلوبة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، ألا وهي تحويل النظم الزراعية والغذائية، والحصول على الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها، والربط الرقمي، والتعليم، والوظائف والحماية الاجتماعية، وتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث؛

(هـ) تعزيز جهود الأفراد والكيانات التي تسعى إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة في أفريقيا، وذلك بوسائل من إرساء السلام، والحقوق في الأراضي، وتمكين المرأة،، والميكنة الزراعية، وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وريادة الأعمال الزراعية، وسلاسل القيمة الإقليمية، والتصنيع الزراعي عن طريق المجمعات الزراعية.

(و) تطبيق نهج على نطاق المنظومة على الجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي والحق في الغذاء، والتحول من التركيز فقط على الزراعة إلى تعزيز النظم الغذائية الموجهة نحو التغذية.

العمل المناخي [البند ٨ (ج) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٥- عرض ممثل عن المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تمهيدا مقتضا، وقدم ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/7/Rev.1). بالإضافة إلى الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية للاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣٦- تداول المشاركون بشأن التقدم المحرز، وتجارب أعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والابتكارات اللازمة لتسريع العمل المناخي المفضي إلى إحداث التحول في أفريقيا. وأشاروا إلى أن أفريقيا تعاني على نحو غير متناسب من خسائر وأضرار واسعة النطاق ذات صلة بالمناخ، تتراوح قيمتها بين ٥ و١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن وقع ذلك كان أشد وطأة على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعرب المشاركون أيضا عن قلقهم إزاء الفجوة الهائلة في التمويل اللازم للحصول على المبلغ المطلوب المقدر بنحو ٢,٨ تريليون دولار لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا في أفريقيا.

(ج) الرسائل الرئيسية

٣٧- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' إزالة الحواجز التي تحول دون توفر الأموال للعمل المناخي وذلك بتعزيز التنويع

والابتكار في أدوات تمويل المناخ، بما في ذلك من خلال اعتماد نماذج مجربة لمبادلة الديون بالتزامات بالتكيف مع تغير المناخ، والسندات الخضراء والزرقاء، والتأمين ضد المخاطر، والصناديق الوطنية للمناخ والاستثمار وتكرار تلك النماذج؛

'٢' أن يكونوا في طليعة عملية تحديد التحولات العادلة التي تتمحور حول الإنسان وقيادتها وتولي زمام أمورها، والاستفادة المثلى من مواردهم الوفيرة لبناء اقتصادات قادرة على الصمود، والإفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، وإيجاد وظائف خضراء ولائقة، وتحقيق التصنيع المستدام، وتمكين النساء والشباب والمجتمعات المحلية والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين، وجميعهم من بين الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ؛

'٣' تعزيز التعاون الإقليمي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتكامل الإقليمي، والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للدفع بالعمل المناخي الابتكاري والمفضي إلى التحول، وتعزيز الممارسات الصناعية المستدامة وتعبئة التمويل من القطاع الخاص؛

'٤' تسريع الاستثمار في تعزيز نظم الإنذار المبكر والتحرك المبكر لضمان تحقيق الاستجابة للكوارث المناخية واكتساب القدرة على الصمود في وجهها في الوقت المناسب؛

'٥' تعزيز القدرة الوطنية على الوصول بفعالية وفي الوقت المناسب إلى تمويل المناخ واستخدامه؛

'٦' الحرص على أن تكون مشاركتهم في أسواق الكربون شاملة، ولا تركز على رأس المال الطبيعي وتتميز بمعايير عالية من النزاهة، والنظر في استخدام آليات ضريبة الكربون المناسبة، بما في ذلك الرسوم، لتعبئة الإيرادات المحلية للعمل المناخي المحلي؛

'٧' منح الأولوية لمحو الأمية المناخية وتعزيز المعرفة بالمخاطر وإدارة المخاطر لدعم نهج متكامل لتخطيط وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز برامج التدريب للنساء والشباب لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة للوظائف الخضراء، وبالتالي ضمان الانتقال العادل إلى اقتصاد منخفض الكربون؛

'٨' تعزيز عملية جمع البيانات المناخية المحلية والمصنفة والسياقية وتوافرها لدعم التخطيط الإنمائي المقاوم للمناخ؛

(ب) ينبغي للدول الأفريقية وشركائها الإنمائيين والقطاع الخاص أن يعملوا معا لتعزيز التوعية وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الضعيفة من خلال شبكة سانتياغو من أجل تجنب الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ وتقليلها إلى أدنى حد ومعالجتها، وتطوير ودعم استخدام أدوات تمويل مخاطر المناخ والكوارث وأدوات النقل وإزالة

المخاطر؛

(ج) ينبغي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في دورته التاسعة والعشرين أن يعترف بالاحتياجات والظروف الخاصة للدول الأفريقية، بغية وضع مسارات انتقالية عادلة للدول في سياقها، ومع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ولقدرات كل دولة من الدول الأفريقية.

٤- السلام والعدالة والمؤسسات القوية [البند ٨ (د) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٣٨- عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/8/Rev.2)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية للاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب) المناقشة والتوجهات

٣٩- أشار المشاركون إلى أنه على الرغم من أن البلدان الأفريقية تتقدم على صعيد الطبيعة الديمقراطية لانتخاباتها، فإنها تتراجع فيما يتعلق بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وهو ما يؤدي إلى تدهور السلام والأمن وسيادة القانون.

(ج) الرسائل الرئيسية

٤٠- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تعزيز مؤسسات الحوكمة وسيادة القانون لحماية حقوق الإنسان، وزيادة الوعي على جميع مستويات المجتمع بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، وضمان المساواة في لجوء الجميع إلى العدالة وتعزيز الشفافية والمساءلة؛

'٢' تعزيز نظم جمع البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الولايات القانونية لجمع البيانات ومعالجتها وإتاحتها لدعم تقييم المخاطر وأوجه الضعف، وتجميع المؤشرات والدعوة إلى سياسات مناسبة وتدابير تصحيحية؛

'٣' تعزيز الاستراتيجيات الحكومية والهياكل المؤسسية لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة الصغيرة، في سبيل كبح

نزيف الموارد وإثارة النزاعات والعنف، وذلك بهدف إرساء إدارةٍ ما بعد النزاع وتحقيق السلام الدائم؛

'٤' إدماج نُهج حقوق الإنسان في السياسات وممارسات الحوكمة، وتيسير الوصول إلى المعلومات وضمان الحريات الأساسية وهوية قانونية للجميع، بهدف حماية وتعزيز حرية التعبير، والحق في التجمع وتكوين الجمعيات والرأي، والإشراك الفعَّال لجميع الفئات المهمشة، واحترام كافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمشاركة في عمليات بناء السلام العالمي وحل النزاعات؛

'٥' توفير الموارد اللازمة لمشاركة أفريقية أقوى وأكثر فعالية في عمليات وضع المعايير العالمية، بهدف بناء الأصول المالية وغيرها من الأصول الأمنية للقارة وحماية مصالحها على الساحة العالمية؛

'٦' تعزيز تعبئة الموارد المحلية حتى تكون لدى أفريقيا قدرةٌ أكبر على تمويل خطتها للتنمية المستدامة وتطلعاتها الإنمائية؛

'٧' تسخير الهجرة باعتبارها فرصة للتنمية ومعالجة عدم اتساق السياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) ينبغي لكيانات منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بما يلي:

'١' مساعدة البلدان على تحسين نظم جمع البيانات لديها، بهدف دعم التخطيط ورسم السياسات القائمة على الأدلة والدعوة والرصد والإبلاغ والتقييم فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣؛

'٢' دعم عملية إصلاح هيكل الحوكمة الدولية بهدف التحرك نحو نظام ضريبي عالمي جديد وشامل، والدعوة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥- عقد الشراكات لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ٨ (هـ) من جدول الأعمال]

(أ) مقدمة

٤١- عرض ممثل عن الأمانة التقرير المرجعي عن الموضوع الفرعي (ECA/RFSD/2024/9/Rev.1)، إلى جانب الوثيقة التي تتضمن معلومات ومبادئ توجيهية للاجتماعات الموازية (ECA/RFSD/2024/INF/5/Rev.1).

(ب)المناقشة والتوجهات

٤٢- سلّط المشاركون الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة الأزمات المتعددة والمترابطة، التي تمثل كلٌّ منها عقبةً كأداء تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتطلعات في إطار خطة عام ٢٠٦٣. وقد تفاقم الوضع بسبب ندرة الموارد، والضغوط على الميزانيات الوطنية، والأولويات المتزاحمة فيما بين الشركاء الإنمائيين. وشددوا أيضا على الحاجة إلى عقد شراكات منظمة بين أصحاب المصلحة المتعددين، تشمل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين، في سبيل النهوض بنهج متكامل للتصدي بفعالية للتحديات الإنسانية والإنمائية والتحديات المتعلقة بالسلام والأمن.

(ج) الرسائل الرئيسية

٤٣- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الرئيسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية القيام بما يلي:

'١' تحسين الأطر السياساتية والتنظيمية وتهيئة بيئات تمكينية لجمع التمويل الأخضر، وتحسين عملية تعبئة الموارد المحلية، وإدارة الديون على نحو مستدام؛

'٢' زيادة الاستثمار في النظم الإحصائية الوطنية ووضع خرائط طريق موضع التنفيذ تحسبا لتحديثها، بغية تحسين قدرتها على الصمود وتيسير جمع البيانات الموثوقة؛

'٣' التشجيع على استخدام التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي، للتعجيل بتحقيق الأهداف والتطلعات في إطار الخطتين وضمان تمتع الجميع على قدم المساواة بفوائد العولمة؛

'٤' زيادة الشراكات مع المنظمات التطوعية للاستفادة مما يتمتع به المتطوعون من إمكانات لسد الفجوات من حيث المهارات والقدرات والتمويل والبيانات في جميع أنحاء القارة؛

(ب) وينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' الحرص على وجود ما يكفي من التمويل الميسَّر والابتكاري في متناول أفريقيا على أساس منصف، بما في ذلك أولوية الوصول إلى آليات جديدة لتحسين شروط الائتمان وزيادة فرص الحصول على الأدوات المالية الميسورة التكلفة، مثل تحويل الديون إلى التزامات بصون البيئة، من أجل التصدي للتحديات المتشابكة المطروحة على صعيد الديون وتغير المناخ والتنمية المستدامة؛

'٢' تقديم الدعم لتصميم استراتيجيات وخطط لبناء القدرات الإقليمية والوطنية والقطاعية، والاستثمار في تنفيذها، والاستفادة من المنصات القائمة والتكنولوجيات الناشئة لتسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ وتعزيز ما يتصل بذلك من رصد وإبلاغ.

زاي- حلقة نقاش عامة بشأن الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي للحد من الفقر وتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ٩ من جدول الأعمال]

١- الرسائل الرئيسية

٤٤- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على أنه ينبغي أن يقوم الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بما يلي:

(أ) إصلاح مناهج التعليم وزيادة التعاون بين المؤسسات التعليمية والشركاء من القطاعين الخاص والعام لضمان جعل هذه المؤسسات ريادية بطبعها، تنتج سلعا وخدمات وتضطلع بالبحث والتطوير بما يتماشى مع متطلبات المجتمع؛

(ب) مضاعفة جهودهم لوضع سياسات وآليات لضمان جعل المنصات والتكنولوجيات الرقمية متاحة للجميع وآمنة ومأمونة، لا سيما للشباب والنساء وكبار السن، وأن تدرج التكنولوجيات الرقمية في نظام التعليم بأكمله لإعداد الشباب للعمل في المستقبل؛

(ج) الاستفادة من مجتمع الشتات الأفريقي الواسع للحصول على المعرفة والخبرة من خلال استخدام منصات الابتكار المفتوحة الحالية وزيادة الاستثمار في مراكز البحث والتطوير ومراكز التكنولوجيا والمتنزهات والمرافق المماثلة التي قد تشجع الطلاب والباحثين ورجال الأعمال في الشتات والشركات الخاصة على القدوم إلى أفريقيا؛

(د) وضع خطة عمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار من شأنها أن تشجع على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير وتعزز نظم الملكية الفكرية، بغية دعم تنمية رأس المال البشري والتصنيع والاستفادة إلى أقصى حد ممكن من الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) تعزيز بيئات التدريس والتعلم لديهم من خلال إشراك المعلمين المؤهلين المطلوبين، وتوفير بنية تحتية سليمة تمكّن المعلمين والطلاب على حد سواء من استخدام الأدوات الرقمية والفضاءات الآمنة للأطفال، لا سيما الفتيات والنساء، وكذلك إقامة شراكات مع القطاع الخاص عند الاقتضاء؛

(و) استحداث نظام على نطاق القارة من الشبكات التعاونية متعددة القطاعات والتخصصات لحل المشكلات، بهدف ابتكار حلول شاملة للتحديات المعقدة التي تعوق التقدم نحو تحقيق الهدفين ١ و٢ من أهداف التنمية المستدامة ؛

(ز) اعتماد إعلان بشأن الحرية العلمية لتشجيع نشر العلوم واستخدامها لرفد السياسات وإفادة المجتمع ككل، مع إدراج أحكام بشأن زيادة إمكانية الوصول إلى

البيانات وتشكيل هيئات علمية مهنية لصون حقوق الملكية الفكرية؛

(ح) الاستثمار في البنية التحتية البحثية والتعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودمج العلوم الإنسانية والاجتماعية في التدريس والبحث في العلوم الطبيعية، من خلال التعاون والشراكات بين مختلف التخصصات وأصحاب المصلحة.

حاء- عروض ومناقشات بشأن المسارات المفضية إلى التحوّل والإجراءات الطموحة في سبيل تسريع تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ١٠ من جدول الأعمال]

١- مقدمة

٤٥- قدم ممثلو الأمانة، وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنسقون الأمم المتحدة المقيمون، والمجموعات الرئيسية وغيرهم من أصحاب المصلحة، عروضا استندت إلى نتائج الاجتماع السنوي لمنصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وتبادلوا الأفكار المستخلصة من التجارب والجهود الوطنية الرامية إلى تسريع عملية تنفيذ الخطتين.

٢- المناقشة

٤٦- انخرط المنتدى في حوار بشأن الدعم المقدم من كيانات منظومة الأمم المتحدة في تطوير المسارات المفضية إلى التحول واتخاذ إجراءات طموحة لتسريع تنفيذ الخطتين.

(أ) عرض عن المبادرات المفضية إلى التحول التي اتخذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ [البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال]

٤٧- في ضوء المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الأساسية التالية:

(أ) ينبغي أن تكون كرامة الإنسان وتدخلاته، والتضامن ووجود جيل جديد من القيادة في قلب مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وعمل منظومة التنمية، لأن الاستثمار في التضامن والحفاظ على كرامة الإنسان أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) يجب على الأمم المتحدة والعالم أن يدركا أهمية المعادن الحيوية، والحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي، وإلى الالتزام بمبادئ حوكمة أسواق الكربون، وهي كلها أمور بالغة الأهمية لضمان قيام أفريقيا بتمويل تنميتها الخاصة؛

(ج) هناك حاجة إلى تعزيز قدرات أفرقة الأمم المتحدة القُطرية ووضع حلول ابتكارية لعقد شراكات مع القطاع الخاص لضمان التنمية المستدامة.

(ب) **عرض عن وجهات نظر المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بتعزيز تنفيذ الخطتين وتسريعه**]البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال[

٤٨- في ضوء هذه المناقشة، اتفق المنتدى على الرسائل الأساسية التالية:

(أ) ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بما يلي:

'١' تكثيف الجهود لصياغة سياسات شاملة تهدف إلى تحسين اقتصاداتها، وحماية الفئات الأكثر ضعفا، وإيجاد المزيد من فرص العمل اللائقة، مع تمكين النساء والشباب؛

'٢' تعزيز آليات الحوار الاجتماعي لتمكين المواطنين؛

'٣' الاستثمار في النظم المستدامة لإنتاج الأغذية المغذية، من خلال تنفيذ ممارسات زراعية مرنة تستجيب للفوارق بين الجنسين وأقل كثافة في العمالة، مع زيادة الإنتاجية والحفاظ على النظم الإيكولوجية؛

'٤' إعطاء الأولوية لجهود التكيف مع تغير المناخ والاستفادة بشكل أفضل من إمكانات القارة في امتصاص الكربون كأداة للمساومة في المناقشات العالمية حول تمويل المناخ؛

'٥' تعزيز السياسات والممارسات والعمليات التي تعالج دوافع العنف والإساءة والاستغلال والاتجار، وتسريع تنفيذ المبادرات المصممة للحد من الصراعات المسلحة في أفريقيا؛

(ب) ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعزز تنسيقها للمشاورات بين الحكومات الأفريقية لتحسين تعزيز تبادل المعرفة وتعزيز القدرات وتعزيز التعلم المشترك في مجالات التكنولوجيا والتجارة وصياغة السياسات وتمويل التنمية؛

(ج) ينبغي للشركاء الإنمائيين القيام بما يلي:

'١' منع القيود التجارية وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك من خلال الإلغاء المتوازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا للتفويض المقابل الذي انبثق عن جولة الدوحة الإنمائية؛

'٢' متابعة الوعود بمساعدة البلدان في جهودها للتكيف مع تغير المناخ من خلال خطط الحماية الاجتماعية القوية للمجتمعات المتضررة؛

’٣‘ زيادة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

(ج) عرض عن تحول النظم الغذائية بوصفه مسرِّعا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا [البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال]

٤٩- في ضوء هذه المناقشة، كانت الرسائل الرئيسية التي اتفق عليها المنتدى هي أنه ينبغي لأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

(أ) تحسين مؤسساتهم الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتوسيع نطاق وزاراتهم المسؤولة عن الأغذية لتشمل النظم الغذائية بأكملها، بهدف ضمان اتباع نهج شامل لتحوُّل النظام الغذائي؛

(ب) تحسين التعاون فيما بين الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وكيانات منظومة الأمم المتحدة في سبيل التنفيذ الناجح للمسارات وإدماجها في أطر التخطيط القائمة؛

(ج) مواءمة استراتيجيات النظام الغذائي الوطني مع السياسات المناخية من أجل الاستدامة، وذلك بالاستفادة من مبادرة التقارب التي أطلقها مركز تنسيق النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة باعتبارها أداة مهمة لدعم البلدان الأفريقية في جعل نظمها الغذائية أكثر استدامة وإنصافا ومرونة، بهدف مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة والغايات المنصوص عليها في اتفاق باريس.

طاء – النظر في الرسائل الرئيسية وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة واعتمادها [البند ١١ من جدول الأعمال]

٥٠- نظر المنتدى في الموجز والرسائل الرئيسية المبينة في الفروع السابقة من هذا التقرير وإعلان أديس أبابا بشأن التنفيذ الفعال للحلول المستدامة والمرنة والمبتكرة واعتمادهما لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ والقضاء على الفقر في أوقات الأزمات المتعددة واعتمدها بالإجماع، بصيغتها المعدلة (ECA/RFSD/2024/XX).

ياء– بيان شكر وتقدير

٥١- وأعرب الوزراء والمسؤولون رفيعو المستوى والمشاركون عن تقديرهم لرئيسة إثيوبيا ولحكومة إثيوبيا وشعبها على كرم الضيافة الذي حظوا به. كما أعربوا عن امتنانهم للترتيبات المتخذة لتمكين المشاركة الشخصية وعبر الإنترنت في الدورة وضمان تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة في المنتدى. وأعربوا عن تقديرهم للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية

لأفريقيا، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، ونائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيسة وزراء أوغندا، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة على حضورهم المنتدى ومساهماتهم فيه.